

جمهورية مصر العربية



المعهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨)

السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية
في مصر خلال السبعينات

دكتور / أحمد عبد العزيز الشرقاوي

يونيو ١٩٨١

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قديم

قدمت هذه الدراسة الى المؤتمر العلمى الثامن للجمعية المصرية للإدارة المالية ، الذى انعقد بالقاهرة فى ابريل ١٩٨١ ، لبحث موضوع العدالة الاجتماعية فى ضوء السياسات المالية والاقتصادية فى مصر .

وغنى عن البيان أن الافكار والآراء التى وردت فى تلك الدراسة تعبر عن وجهة نظر الكاتب الشخصية ، وليس المقصد الخفى ينتمى الى اسره العلمية بالضرورة .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

- ١ - مقدمة منهجية
- ١ / ١ - طرح المشكلة البحثية (أهمية الدراسة) ١
- ٢ / ١ - بناء المشكلة البحثية (فروض وحدود وهدف وأسلوب الدراسة) ٤
- ٢ - الاطار النظرى لبعض الاسس العامه والفاهيم التحليلية والادوات المنهجية
- ١ / ٢ - مفهوم النظام الضريبي ٦
- ٢ / ٢ - أهداف النظام الضريبي ٨
- ٣ / ٢ - مفهوم السياسة الضريبية ١٠
- ٤ / ٢ - مؤشرات للاستدلال على كفاءة السياسة الضريبية ١٢
- ٣ - أوجه قصور السياسة الضريبية فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر
- ١ / ٣ - مدخل ضرورى ١٥
- ٢ / ٣ - اختلال الهيكل الضريبي ٢٠
- ٣ / ٣ - عدم استيعاب الطاقة الضريبية القومية ٢٥
- ٤ / ٣ - عدم الحصر الكامل للمجتمع الضريبي ٢٧
- ٥ / ٣ - جمود هيكل اسعار بعض الضرائب المباشرة ٢٩
- ٤ - الملحق الاحصائى ٣٠
- ٥ - هوامش الدراسة ٣٩

قائمة جداول الملحق الاحصائي

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(١)	الهيكل الضريبية لدول العالم الثالث موزعه على مناطق العالم المختلفة	٣١
(٢)	تطور النصيب النسبى للاجور وعوائد حقوق التملك فى الدخل المحلى لاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات	٣٢
(٣)	التصور الجدئى لتوزيع الدخل القومى فى مصر عام ١٩٧٦ .	٣٣
(٤)	تطور الدعم فى الموازنه العامه للدوله فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) .	٣٤
(٥)	تطور الهيكل الضريبى فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات .	٣٥
(٦)	تطور معدلات الضغط أو العبء الضريبى العام والمرونة الضريبية فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات .	٣٦
(٧)	تطور الاهمية النسبية لانواع الضرائب المباشرة الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات .	٣٧

١ / ١ - طرح المشكلة البحثية (أهمية الدراسة) :

من الملاحظ أن موضوع النظام الضريبي في مصر أصبح - ابتداءً من السبعينات - من أهم الموضوعات التي تشغل مكانا بارزا من اهتمام المحافل السياسية والتنفيذية والأكاديمية والشعبية . ويرجع ذلك الى حقيقة بارزه تتمثل في عجز هذا النظام (بوضعه الحالي) عن اداء دوره الاجتماعي والاقتصادي والمالي بصورة تمكنه من المساهمة الايجابية والفعالة في مواجهة مشاكل التخلف وتحديات التنمية بصفة عامة ، وفي علاج مشكلات التفاوت في توزيع الثروة والدخل القومي والعجز في الموازنة العامة للدولة والتضخم بصفة خاصة ، وبالتالي في الاسهام في تحقيق التنمية الشاملة والعدل الاجتماعي .

فالمتتبع لتاريخ النظام الضريبي الحديث في مصر ، يلحظ على الفور أن ذلك النظام لم يشهد خلال عمره الذي ناهز الأربعين عاما ، أى محاولة تطوير شاملة ومتسقة مع طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك الحقبة الزمنية بصفة عامة ، وفي السبعينيات من هذا القرن بصفة خاصة . اللهم الا محاولات جزئية ومحدوده استهدفت ترميم النظام الضريبي في مصر أكثر من تغييره تفييرا جذريا ، لكي يكون أكثر موضوعية وعدالة في ارتباطه بالواقع المصري بمتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتجدده والمعقده والمتشابكة .

وآيه ذلك أنه بعد الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ ، قلقت طرحت القيادة السياسية في البلاد موضوع تطوير النظام الضريبي تطورا يستهدف في الأساس تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها السيد رئيس الجمهورية الى مجلس الشعب والحكومة بتاريخ ١٩٧٥ / ٢ / ٢ بشأن بعض المبادئ العامة الواجبه الاتباع عند تعديل النظام الضريبي في مصر ، حيث ورد فيها ما يلي : (١)

" اننا من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى لصالح التقدم الاقتصادى لجميع شعبنا ، نرفض أن يكون جهدنا لاشراء فئة محدوده على حساب الأغلبية الساحقة . ان النظام الضريبى يحتاج الى نظره جديدة لتصبح الضريبة الاداء الرئيسية لتحقيق أهدافنا . وفى سبيل ذلك فان النظام الضريبى يجب أن يحقق السياسات الآتية : أن تكون الضريبة وسيله لتوزيع الاعباء العامة بين المواطنين وليست مجرد وسيله للحصول على موارد للدولة بحيث تأخذ السياسة الضريبية فى اعتبارها ظروف المواطن كلها وأن تمتد الى دخله كله ، والايملت ايراد من الضريبة وتسد فى وجه العمول وسائل التحايل عن طريق توزيع عناصر الثروة والدخل على أفراد الأسرة الواحد ، وأن تكون الضريبة وسيله للحد من تضخم الشروات بما يضمن عداله فى توزيع الدخل القومى ، وأداه لتقريب الفوارق بين الطبقات ، الأمر الذى يتطلب ضرورة التذكير فى تحرير ضريبة على الأرباح الرأسمالية التى تتحقق من زيادة قيمة بعض الاموال دون أى جهد مبذول ، وأن تكون الضريبة وسيله للحد من مظاهر البذخ والاندفاع نحو الاستهلاك الترفى ، وحافزا على الاستثمار المنتج . . . "

ونتيجة لذلك ، فلقد تم الاعداد لمشروع قانون بشأن تحقيق العداله الضريبية (القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨) نوقش فى مجلس الشعب وتمت الموافقة عليه واصداره بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٨ .
الا أن السيد رئيس الجمهورية اعترض عليه ، واعد الى مجلس الشعب مع ملاحظات سيادته بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٨ - والتى تلخص فيما يلى : (٢)

أ - اقتصار المشروع على تعديلات جزئية فى ضرائب الدخل القائمة . فهذه التعديلات على أهميتها لاتمس جوهر النظام الضريبى القائم الذى يرجع تاريخه الى قرابه ٤٠ عاما ، لم يدخل عليه خلالها سوى تعديلات جزئية بالرغم مما حدث بالبلاد من تطور جذرى فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكان من الضرورى تحقيقا للعداله الاجتماعية اعاده النظر فى نظام الضرائب برمتها سوا فى ذلك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، على أن يتم ذلك

فى ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية بوجه عام وسياسة الانفاق والأسعار والدخول بصفة خاصة • وبزبد من ضرورة المراجعة الشاملة للنظام الضريبي مانج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أخذنا بها منذ عام ١٩٧٤ ، من تقدم اقتصادى فى بعض المجالات وتزايد فى ثروات فريقق من المواطنين •

ب - وواقع الأمر أن نجاح تجربتنا الديمقراطية ورسوخ قدمها رهين بما تحققه من تقدم اجتماعى واستقرار اقتصادى • فإذا كان الخائف لارأى له ، فان الجائع لا أمان له ، وإذا كان المتقارب بين الدخل يشيع المحبة فى النفسوس ويحقق التجانس بين أفراد المجتمع ، الأمر الذى يدعم السلام الاجتماعى والوحده الوطنيه ، فان التفاوت الكبير فى الدخل يؤدى الى عكس ذلك تماماً لانه يساعد على بث الحقد والكراهيه فى النفوس ، ويدفع الى الفرقة والانقسام فى المجتمع •

وبنا على ذلك اعيدت مناقشة ذلك المشروع بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على ضوء ملاحظات السيد رئيس الجمهورية ، وتم اصداره بصورة نهائية فى ٢٠ يوليو ١٩٧٨ •

ومرة أخرى ، فانه انضح بعد ذلك التاريخ أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ لم يحقق أهداف القيادة السياسية تحقيقاً كاملاً ، وخاصة تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية • الامر الذى أدى الى استمرار المناقشات الدائرة فى مختلف المحافظات سواء التنفيذية أو الاكاديمية أو المهنية أو الشعبية حتى وقتنا الحاضر • ومن ثم فلقد شهدت الفترة الاخيرة انعقاد الكثير من المؤتمرات العلمية سواء الاكاديمية أو المهنية لمناقشة هذا الموضوع الحيوى ، وظهر الكثير من الدراسات التحليلية للنظام الضريبي المصرى ، منها تلك الدراسة الشاملة التى ساهم الكاتب فى الاشراف والاعداد لها ، والتى صدرت من معهد التخطيط القومى • (٣)

٢/١ - بناء المشكلة البحثية (فرض وحدود وهدف وأسلوب الدراسة) :

ارتكازا على ما تقدم وانطلاقا منه ، فإنه استكمالا للدراسات التي تناولت (وتتناول) موضوع تطوير النظام الضريبي في مصر ، فإن الكاتب قد اختار موضوعا لهذه الورقة يتمثل في " السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر " ، وذلك اسهاما جديدا منه في تلك الدراسات والمناقشات المتصلة حول هذا الموضوع الحيوي ، خاصة وأن الحكومة بمدد الانتها من اصدار قانون جديد للضرائب في مصر ، وتركيزا منه على جانب هام وجوهري من جوانب السياسة الضريبية ، الا وهـ جانب امكانيات مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ، باعتبارها هدف استراتيجي أصيل من الأهداف القومية التي ينبغي أن يسعى الى تحقيقه أى مجتمع بصفة عامه ، والمجتمع المصري بظروفه المتميزة بصفة خاصة .

وفي الحقيقة فإن دراسة هذا الموضوع في تلك الورقة انما تقوم على عدد من الفروض Hypotheses الأساسية ، المستهارة من طرحنا السابق للمشكلة البحثية ، والتي تتمثل فى :
أ - العجز الواضح للنظام الضريبي المصري بوصفه الحالى عن اداء دوره الاجتماعى والاقتصادى والمالى بصفة عامه .

ب - القصور البين - بالتالى - للسياسة الضريبية بوضعها الحالى فى مصر عن المساهمة الايجابية الفعالة فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية .

ومن ثم فإن هدف تلك الدراسة انما يتمثل - بالتحديد - فى تحديد وتوصيف وتحليل أوجه ومظاهر قصور السياسة الضريبية فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينات (١٩٧٠ / ٦٩ - ١٩٧٩) .

وتحقيقا لهذا الهدف ، فإن الكاتب من الناحية المنهجية سوف :

أولا : يعرض لاطار نظرى يتكون من مجموعة من الاسس العامه والمفاهيم التحليلية
والادوات المنهجية التى يمكن استخدامها (وسوف يستخدم بعضها) لمعالجة النظام الضريبي بصفة
عامه والسياسة الضريبية بصفة خاصة فى الواقع التطبيقى معالجة علمية .

ثانيا : يستخدم مجموعة من البيانات المتاحة والمنشورة بواسطة مصادر رسميه للفترة محـ
الدراسة (أى ١٩٦٠ / ٦٩ - ١٩٦٩) • لاثبات الفرض الاساسى للدراسة ، أى تصور السياسة
الضريبية التى طبقت خلال السبعينيات فى المساهمة الايجابية والفعاله لتحقيق هدف العدالة
الاجتماعية فى مصر ، وبالتالى تحقيق هدف الدراسة ، وهو الوصول الى تحديد واضح لمظاهر
هذا التصور .

٢ - الاطار النظرى لبعض الأسس العامه والمفاهيم التحليلية والأدوات المنهجية :

١ / ٢ - مفهوم النظام الضريبي :

يمكن أن يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التى تخطط وتدير وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التى يؤدى بها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل خاص ومباشر . ومن ثم فإنه من الواضح أن المحتوى الموضوعى لمفهوم النظام الضريبي انما يقوم على مجموعة العناصر أو الأركان الاساسية الآتية :

أ - مجموعة من التشريعات ، التى تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الضريبي فى المجتمع .

ب - مجموعة من السياسات ، أى الترتيبات والاجراءات والقرارات التى يتم اعدادها واتخاذها على ضوء النصوص الواردة فى التشريعات الضريبية ، وعلى نحو يحقق أهدافها فى المجتمع .

ج - مجموعة من الاجهزة ، التى تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات جباية الضرائب من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين فى المجتمع .

وتنعكس تلك المكونات المتكاملة للنظام الضريبي - فى الواقع العملى - فى صورته حصيلة ضريبية (أو كما يطلق عليها أحيانا الكتلة الضريبية) ، يتوقف حجمها وهيكلها أو تركيبها - بالتالى - على :

أ - طبيعة التشريع الضريبي .

ب - كفاية وكفاءة أدوات السياسة الضريبية .

ج - كفاية وكفاءة أجهزة الادارة الضريبية .

ويعتبر النظام الضريبي (من حيث الاركان بالتحديد السابق) ، وبالتالي الكـــــــ
والهيكل الضريبي (من حيث الحجم والخصائص) بصفة عامة داله في متغيرين أساسيين هـــــــ :

- أ - نوع النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد ، من حيث كونه رأسماليا
• أم اشتراكيا ، وميكانيكية تشغيله ، من حيث كونها قائمة على آليات السوق أم التخطيط الشامل .
- ب - درجة التنمية الاقتصادية (معبرا عنها بمعدل وطبيعة النمو الاقتصادى) ،
من حيث التعبير عن اقتصاد متقدم أم اقتصاد متخلف أو نامى .

وتأكيد لهذه العلاقة الارتباطيه ، فانه يكفى أن نلقى نظره على واقع النظم الضريبية
في دول العالم المختلفة ، مقسمة الى دول العالم الأول (الدول الرأسمالية المتقدمة) ودول العالم
الثانى (الدول الاشتراكية المتقدمة) ودول العالم الثالث (الدول المتخلفة أو النامية) . فطبقا
لبعض الدراسات التطبيقية المقارنه فى هذا المجال فإنه : (٤)

- من الملاحظ أن الوزن النسبى للضرائب المباشرة يزيد فى الهياكل الضريبية
للدول الرأسمالية المتقدمة ، ويرفع أسعارها ، نتيجة سياده مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج
والتوزيع ، ومبدأ آليات السوق .

- بينما الهياكل الضريبية للدول الاشتراكية المتقدمة يغلب عليها الضرائب غير المباشرة
وبالتالى يتضال الوزن النسبى للضرائب المباشرة فى تلك الهياكل ، وفضى عن البيان أن ذلك انما
يرجع الى أن عوائد حقوق التملك لاتمثل الا نسبة ضئيلة فى اجمالى الدخل القومى لتلك الدول ، وأن
الدخول بصفة عامة خاضعة لعمليات التخطيط الشامل .

- اما مجموعة دول العالم الثالث ، فانها تشترك مع مجموعة الدول الاشتراكية فى سيادة
الضرائب غير المباشرة فى هياكلها الضريبية ، وبالتالي فى تضال الاهمية النسبية للضرائب المباشرة
فى اجمالى الكتل الضريبية لتلك الدول ، وانخفاض أسعارها . ويرجع ذلك الى ظروف هــــى -
بالتأكيد - مختلفة تماما عن الظروف السائدة فى دول العالم الثانى أى الدول الاشتراكية، على النحو الذى
سوف يتضح فيما بعد . انظر الجدول رقم (١) فى الملحق الاحمائى .

٢ / ٢ - أهداف النظام الضريبي :

ويسمى النظام الضريبي في أي مجتمع (وخاصة مجتمعات دول العالم الثالث) الى تحقيق مجموعة من الأهداف ، تتمثل في الآتي :

أ - أهداف مالية : بمعنى توفير موارد مالية للدولة بصورة تكفل لها الوفاء بالتزاماتها تجاه الانفاق على الخدمات المطلوبة لافراد المجتمع من حيث الكم والنوع . أو بعبارة أخرى أكثر تحديدا مواجهة اعتبارات تمويل :

- الانفاق على الاستهلاك الجماعي ، أي تمويل الانفاق الجاري على خدمات الدفاع والأمن والعدالة والادارة العامة والتعليم والصحة وغيرها .

- الانفاق على الاستثمار غير الانتاجي للادارة الحكومية ، أي تمويل الانفاق على تشييد المدارس والمستشفيات والطرق والكبارى والموانى والمطارات وشبكات الصرف المغطى والكهرباء والاسكان الادارى وغيره .

- المساهمة في الانفاق على الاستثمار الانتاجي للقطاع العام ، عن طريق التمويل الجزئي في شكل منح رأسمالية لانشاء وحدات اقتصادية جديدة ، أو لزيادة رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية القائمة . (*)

ب - أهداف اقتصادية : بمعنى المساهمة في تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى المتاح والممكن (وخاصة المدخرات) للاستثمار بصورة تمكن من تعظيم الزيادة في الدخل القومى الحقيقى (أى معدل النمو الاقتصادى) ، ومن تصحيح الاختلال الهيكل والاقليمى (أى طبيعته ونطاق النمو الاقتصادى) في المجتمع ، أو بعبارة أخرى فانه يمكن صيانته هذا الهدف الاقتصادى الاستراتيجى في صورة عدد من الأهداف الاقتصادية الفرعية أو المشتقة ، مثل :

(*) اما الجزء الباقى من الاستثمارات الانتاجية ، فانه يتم تمويله (كما هو معروف) من مصادر التمويل الذاتى أولا ، ثم الاقتراض المصرفى سوا المحلى أو الاجنبى .

- حماية الصناعات الوطنية •
- تشجيع الاستثمارات نوعيا وجغرافيا ، أى ذات الاولوية فى قطاعات معينة أو فى أقاليم معينة •
- تشجيع الادخار الاختيارى •
- الحد من الاستهلاك النهائى الفردى وخاصة على السلع الاستهلاكية الكمالية
- المستوردة من الخارج •

ج- أهداف اجتماعية : بمعنى المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التأثير فى نمط توزيع الشروة والدخل القومى بصورة عقل من التفاوت الكبير بين أنواع ومستويات الدخل المختلفة ، وتخفيف الاعباء عن أصحاب الدخل المحدوده والثابتة وخاصة تحت ظروف التضخم • وذلك انطلاقا من قاعدة أساسية استقرت فى الفكر العالى والاقتصادى (منذ آدم سميث) لفرض الضرائب ، وهى ضرورة مساهمة كافة اعضاء اية جماعة منظمة فى تحمل الاعباء العامة كل حسب قدرته التكلفة . (٥)

وجدير بالتنويه أنه اذا كان النظام الضريبي فى اية مجتمع يسعى الى تحقيق تلك الأهداف الكبرى ، الا أن أولويات هذه الاهداف فى سلم التفضيل السياسى والاجتماعى لدولة معينة ، ووسائل وأدوات السياسة الضريبية المطبقة لتحقيقها بالتالى ، تختلف باختلاف نوع النظام الاجتماعى والاقتصادى ودرجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة ، على النحو السالف توضيحه •

٣ / ٢ - مفهوم السياسة الضريبية

ولكى يتمكن النظام الضريبي لايه مجتمع من تحقيق تلك الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية فى نسق متكامل ، فإنه يتعين رسم سياسة ضريبية معينة ، ينبغى أن تستند على مجموعة من القواعد ، لعل أهمها يتمثل فيما يلى :

أ - التحديد الواضح لأولويات تلك الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي فى اطار سلم التفضيل السياسى والاجتماعى لدولة معينة وفى فترة زمنية محددة . ذلك التحديد الذى يرتبط - بطبيعة الحال ، وكما هو معروف - بالواقع الموضوعى سواء السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى على الصعدين المحلى والدولى لمجتمع معين وفى فترة زمنية معينة .

ب - التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية ، وخاصة مايتعلق منها بصفة رئيسية بالآتى :

- تحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وأوزانها النسبية فى الكتل الضريبية ، أو اجمالى الحصيلة الضريبية .

- تحديد أسعار لكل نوع من أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

- التمييز المتدرج لتلك الأسعار صعودا (بحيث أنه قد يصل الى الضريبة المانعاه على سبيل المثال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية) أو هبوطا (بحيث أنه قد يصل الى الصفر ، أى الاغفاء الضريبي المطلق أو العقيد بفترة زمنية معينة) ، وذلك على حسب نوع النشاط الاقتصادى (أى اذا ما كان نشاطا زراعيا أم صناعيا أم تجاريا) وموقعه (أى توزيعه الجغرافى أو الاقليمى) أو على حسب حجم ونوع الدخل والظروف الشخصية والاجتماعية للمسولين على اختلاف فئاتهم .

ج - التنسيق بين السياسة الضريبية (بأدواتها المختلفة) والسياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية الاخرى (مثل سياسة الدين العام وسياسة الانفاق العام وسياسة الدعم ، على وجه الخصوص) والسياسات النقدية (مثل سياسة الاصدار النقدى - سياسة أسعار الفائد - سياسة أسعار الصرف) بصفة خاصة .

د - التقليل من التعارضات التي قد تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها ، وذلك على ضوء الأولويات المحددة لها . ويرجع ذلك في واقع الامر الى أن قرارات السياسة الضريبية هي من أنواع القرارات الاقتصادية ، التي يطلق عليها أحيانا اصطلاح "القرارات المختلطة" . ويقصد بالقرارات الاقتصادية المختلطة ، تلك القرارات التي لها آثار مباشرة (ايجابية بطبيعة الحال ، وذلك اذا كانت صحيحة) على المتغير موضوع القرار ، تؤدي الى تحقيق الهدف أو الاهداف المتفناة ، وآثار غير مباشرة على المتغيرات أو الاهداف الاخرى ، بعضها ايجابي يؤدي الى تدعيم الآثار المباشرة (أو تحقيق تلك الاهداف) ، والبعض الاخر سلبي يؤدي الى اضعاف الآثار المباشرة أو الى عدم تحقيق الاهداف في مجملها . (٦)

فعلى سبيل المثال ، فان التوسع في تطبيق سياسة الاغاثات الضريبية ، تحقيقا لأهداف اقتصادية أو اجتماعية ، قد يكون على حساب تحقيق الاهداف المالية للنظام الضريبي في بلد معين .

٤ / ٢ - مؤشرات للاستدلال على كفاءة السياسة الضريبية :

استنادا على ما تقدم وانطلاقا منه، فإن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للاستدلال على كفاية وكفاءة السياسة الضريبية المطبقة في بلد معين وفي فترة زمنية محددة . وتتمثل تلك المؤشرات بصفة رئيسية فيما يلي :

أ - مؤشرات فنية :

- الاقتصاد في نفقات الجباية .
- سهولة الاجراءات الخاصة بالحصص والربط والتحصيل .
- ارتفاع مستوى الكفاءة للعاملين بالجهاز الضريبي .
- القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي .
- تجنب الازدواج الضريبي .
- القضاء على ظاهرة المتأخرات الضريبية بتقليل وسره اجراءات المنازعات والتصالح .

ب - مؤشرات مالية :

- توفير موارد مالية للدولة بصورة تتناسب مع قدره التكليفية للاقتصاد القومي (أو مــــا يطلق عليها أحيانا الطاقة الضريبية) ، أي نسبة الاقتطاع الضريبي الممكن من الدخل القومي ، ومــــع متطلبات تمويل الانفاق العام ، بحيث يعد ذلك من الالتجاء الى المصادر التمويلية الأخرى مثل التمويل التضخمي من خلال الجهاز المصرفي .
- تحقيق تدفق منتظم للحصيلة الضريبية على مدار السنة منعا للاختناقات المالية .

ج - مؤشرات اقتصادية :

- دعم التنمية الادخارية سواء بتشجيع الادخار الوهمي الادخارية المختلفة أو بالحد من الاستهلاك النهائي

الترفيــــى .

- حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية الغير متكافئة .
- التوجيه النوعى للاستثمارات الانتاجية الى المجالات ذات الاهمية الاستراتيجية للدول سواء في توليدها لقيم مضافة حقيقية أو في توظيفها لقوى عاملة جديدة أو في مساهمتها في حل بعض المشاكل القومية .
- المساهمة في تصحيح الاختلالات البنائية في الاقتصاد القومى عن طريق تشجيع اقامة الصناعات الارتكازية .
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقليمية التى تغل من الفوارق فى المستويات المعيشية بين أقاليم الدولة المختلفة .

د - مؤشرات اجتماعية :

- تخفيف الضغط أو العبء الضريبى عن الفئات ذات الدخل الثابتة والمحدوده .
- الحد من التفاوت الكبير فى الثروات والدخول .
- تعقب الدخل الطفيلية التى تنتج من أنشطة غير ذات فائده حقيقية للاقتصاد القومى ، أو التى لا تتناسب مع حجم ونوعيه العمل المبذول ، أو التى تنتج من أرباح قدرية وعفويه .

هـ - مؤشرات تحليلية :

- مؤشرات لقياس الاهمية النسبية للأنواع المختلفة من الضرائب ، أى لتوصيف الهيكل الضريبى :
- x نسبة مجموع حصيلة الضرائب المباشرة الى اجمالى الكتله أو الحصيلة الضريبية .
- x نسبة مجموع حصيلة الضرائب غير المباشرة الى اجمالى الكتله أو الحصيلة الضريبية .
- x نسبة حصيلة كل نوع من أنواع الضرائب المباشرة الى مجموع حصيلة الضرائب المباشرة و / أو اجمالى الكتله أو الحصيلة الضريبية .
- x نسبة حصيلة كل نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة الى مجموع حصيلة الضرائب غير المباشرة و / أو اجمالى الكتله أو الحصيلة الضريبية .

— مؤشرات لقياس الضغط أو العبء الضريبي العام والمرونة الضريبية :

$$\text{* العبء أو الضغط الضريبي} = \frac{\text{اجمالي الكئه أو الحصيلة الضريبية}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}}$$

$$\text{* العبء أو الضغط الضريبي الحدى} = \frac{\text{التغير المطلق فى اجمالى الكئه أو الحصيلة الضريبية}}{\text{التغير المطلق فى اجمالى الناتج المحلي}}$$

$$\text{* معدل المرونة الضريبية} = \frac{\text{التغير النسبى فى اجمالى الكئه أو الحصيلة الضريبية}}{\text{التغير النسبى فى اجمالى الناتج المحلي}}$$

وجدير بالتنويه انه اذا كان معدل المرونة أكبر من الواحد الصحيح الموجب ، فان النظام الضريبي يكون مرن . أما اذا كان هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح الموجب ، فان النظام الضريبي يكون غير مرن ، ويعنى ذلك أن معدل الاقتطاع الضريبي الفعلى دون الطاقة الضريبية أو المقدره التكليفية للاقتصاد القومى ، أى نسبة الاقتطاع الضريبي الممكن من الدخل القومى ، دون أن يضر بالمستوى المعيشى للأفراد أو بالمقدرة الانتاجية الكليه لمجتمع معين .^(٧) وأخيرا — وليس آخرا — اذا كان معدل المرونة يساوى الواحد الصحيح الموجب أو قريب جدا منه ، فان هذا يعنى أن النظام الضريبي متكافئ المرونه .

٣ - أوجه تصور السياسة الضريبية فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر :

١ / ٣ - مدخل ضرورى :

يمكن القول بأن التحدى الحقيقى أمام الاقتصاد المصرى (وهو فى مطلع عقد الثمانيات من هذا القرن) انما يتمثل (فى تقديرى) فى ضرورة الاهتمام - بالاضافة الى النمو الاقتصادى - بنظرة شاملة ومتكاملة ودرجة أكثر حسما وأوسع نطاقا ، بجانب التوزيع للثروة والدخل القومى . ذلك أن من أبرز المشكلات التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال السبعينات (ولا يزال بطبيعة الحال يواجهها) انما تكمن فى الاختلال الذى حدث فى هيكل توزيع الدخل القومى ، الذى كان ولاشك انعكاس حقيقى ونتاج طبيعى وحتى لقصور بعض السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة خلال تلك الفترة لمواجهة :

أولا - مشكلة التضخم ، الذى أخذ معدلات مرتفعه لم تشهد لها البلاد من قبل ، انعكست فى شكل ارتفاعات متتالية وكبيرة وسريعه فى الأسعار ، لاتتناسب مع مستويات دخول الغالبية العظمى للشعب المصرى . (٨)

فالتضخم له (كما هو معروف) آثار سلبية خطيرة على هيكل توزيع الثروة والدخل القومى ، تودى الى اختلال مستويات الاستقرار والتوازن الاجتماعى بين الفئات والطبقات المختلفة فى أيمه مجتمع . ذلك أنه يؤدى الى تخفيض مستوى معيشة أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة والمتولده فى غالب الأحيان مقابل عمل ، على حين تزيد عوائد عوامل الانتاج الأخرى ، أى الايجارات والفوائد والارباح .

فاذا نظرنا الى الحالة المصرية ، فاننا نجد أن معدلات التضخم المرتفعه التى شهدتها البلاد خلال السبعينات قد أضرت ضررا بليغا بالغالبية العظمى من الشعب المصرى . ولعل ما يجسد تلك الحقيقة بصورة واضحة أن ننظر الى المؤشرات التالية ، التى تعكس بعض الخطوط العامه لخريطة توزيع الدخل القومى فى مصر خلال السبعينات ، وهى : (٩)

أ - طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، فان مستوى الفقر المطلق لعام ١٩٧٥ كان فى المناطق الحضرية حوالى ٣٠٠ جنيه للمائلة فى السنة ، فى حين كان فى المناطق الريفية حوالى ٢٤٠ جنية فى السنة . وهذه الارقام تضع فى هذه السنة حوالى ١٩% من السكان الحضريين، و ٢٥% من سكان الريف (أى ٤٤% من اجمالى السكان) دون خط الفقر المطلق بمصر . (١٠)

ب - طبقا لبعض تقديرات وزارة التخطيط المصرية عن توزيع الدخل القومى فى مصر خلال السبعينات بين عائد العمل (أى الاجور) . وعوائد حقوق التملك ، فانه من الملاحظ اتجاه النصيب النسبى للأول فى اجمالى الدخل المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الى الانخفاض ، والنصيب النسبى للثانى بالتالى الى الزيادة خلال تلك الفترة . ان أنه بعد أن كان فى بداية السبعينات توزيع ذلك الدخل يأخذ صوره ٥٠.٣% أجور ، ٤٩.٧% عوائد حقوق تملك ، فانه فى نهاية السبعينات انعكست الصورة وأصبحت فى عام ١٩٧٩ على نحو يتمثل فى ٣٠.٣% أجور ، ٦٩.٧% عوائد حقوق التملك ، انظر الجدول رقم (٢) .

ج - طبقا للتصور المبدئى لتوزيع الدخل القومى فى مصر عام ١٩٧٦ ، الذى اعدته وزارة التخطيط المصرية وهى بصدده وضع الخطة الخمسية (٧٨ - ١٩٨٢) ، فانه يمكن تحديد أصحاب الدخل الثابتة والمحدوده فى المجموعات التالية :

- العاملين الذين يتقاضون أجور ومرتبوات من القطاع الحكومى والقطاع العام والخاص فى المستويات الدنيا (أى المستويات دون المستوى الاول لدرجات الجهاز الحكومى والقطاع العام) .
ويقدر عددهم بحوالى ٣ مليون عامل وموظف .

- العمال الزراعيين . ويقدر عددهم بمليون عامل .

- أرباب المعاشات والمستفيدين من الضمان الاجتماعى والمستحقون. ويقدر عددهم ٧٠٠ ألف شخص .

- صغار الملاك الزراعيين (أقل من ٣ فدان) . ويقدر عددهم ٢٢ مليون مالك .

وبذلك يصبح العدد الاجمالي لأصحاب الدخل الثابتة والمحدوده (طبقا للمكونات السابقة)
حوالى ٧ مليون فرد ، يشكلون حوالى ٣٠ مليون نسمة ، على أساس أن متوسط الاسره ٤ر٤ فرد ، انظر
الجدول رقم (٣) .

ثانيا : الآثار السلبية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى خلال السبعينات . وهنا فأنه
فى الواقع لايعنينا التعرض لتلك السياسة بتقسيم جوانبها المختلفة ، يقدر مايمينا أساسا التركيز
على ظاهره خطيرة ، تولدت كنتيجة مباشرة لتطبيقات تلك السياسة ، تتمثل فى الدخل الكبيرة التى
لاتخضع جزئيا أو كليا للضرائب فى غالب الاحوال ، والتى تنتج بعضها من أنشطة غير ذات فائدة حقيقية
للاقتصاد القومى من زاوية ماتولده من قيمة مضافة أو ماتوظفه من قوى عامله ، والتى لاتتناسب مع
حجم ونوعيه العمل المبذول ، وبالتالي تشكل وتتكون من أرباح قدرية وعضوية .

ولايشك أحد فى خطوره تلك الظاهرة لما لها من آثار سلبية ليس فقط على جانب توزيع الثروة
والدخل القومى ، عن طريق انعكاسها فى مزيد من التفاوت فى نمط هذا التوزيع ، وانما ايضا على
معدلات وطبيعية النمو الاقتصادى .

والواقع أنه لاتتوافر بيانات واحصاءات عن هذه الظاهرة من حيث حجم ونوعيه تلك الدخل . الا أنه
من المشاهد أنها قد أصبحت وضوحا كافيا ، انعكس فى كثرة الحديث حولها على كافة المستويات
سواء الرسمية أو الشعبية ، تحت مسميات مختلفة ، منها على سبيل المثال اصطلاح الدخل الطفيلية .
ومن ثم فاننا سوف نحاول هنا توصيفها نوعيا باستخدام الاسلوب الاستقرائى ، وذلك بحصر أهم أنواع
تلك الدخل . ويتمثل ذلك على النحو التالى : (١١)

أ - الأرباح القدرية والمضوية التي يحصل عليها بعض الافراد ليس مقابل جهد انتاجى حقيقى، وإنما بسبب مجموعة من العوامل والظروف التي لا يتخلون في تحديدها ، مثل تلك الدخول التي تحققت من الارغاطات الكبيره التي حدثت في أسعار الأراضى العقاريه .

ب - الدخول الناتجه من بعض عمليات المقاولات (وخاصة تلك التي من الباطن) والسمساره والوكاله .

ج - الدخول الناتجه من فرض ايجارات مرغمه للمساكن الجديدة .

د - الدخول الناتجه من ارغاع أسعار بعض الخدمات المهنيه ، مثل خدمات الأطباء والمحاميين والخدمات الحرفيه مثل خدمات السباكه والتجاره واصلاح السيارات والكهرباء والبناء .

هـ - أرباح بعض شرائح القطاع الخاص التجارى التي تحققت من خلال السوق السوداء لبيع السلع الضرورية التي تتسم بالندره الشديده ، أو للعملات الاجنبيه ، أو من عمليات التهريب للداخل والخارج .

و - الأرباح الناتجه من الارغاطات المصطنعه في الأسعار (أى الارغاطات التي لا ترجع الى ارغاع تكاليف الانتاج فقط) لبعض السلع الاستهلاكيه .

ز - الدخول المتولده من خلوات الرجل ومقدمات الايجار .

استنادا على ما تقدم وانطلاقا منه ، فإنه من الممكن أن نخلص الى أن معظم السياسات الاقتصادية بصفه عامه والسياسات الماليه والنقدية بصفه خاصه التي طبقت خلال السبعينات في الاقتصاد المصري لم تكن في واقع الامر كافيه وكفاة في مواجهة تلك المشاكل . وبالتالي في تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الثروة والدخل القومى ، أى في تحقيق عداله التوزيع .

الا أنه يجب أن لا يفهم من ذلك أن الحكومة لم تبذل بصفه عامه خلال تلك الفترة أى محاولات في سبيل مواجهة تلك المشاكل ، وبالتالي في تحقيق هدف العداله الاجتماعيه . فالواقع انصافا للحق

والحقيقة أن الحكومة حاولت في هذا المجال ، ولكن محاولاتها كانت جزئية ، تقوم على التركيز على بعض أدوات السياسة الاقتصادية دون البعض الآخر ، بالرغم من الارتباط والتكامل بين أدوات تلك السياسة ككل في سعيها لتحقيق أهداف معينه ، من بينها بالتأكيد هدف العدالة الاجتماعية وأيه ذلك أنه لو نظرنا الى السياسة المالية ، باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية فاننا نجد أن الحكومة خلال السبعينات قد استخدمت بعض أدوات السياسة المالية دون البعض الآخر من أجل تحقيق هدف العدالة الاجتماعية . فاستخدمت سياسة الدعم على نطاق كبير نسبيا بهدف حماية المستهلك من ارتفاع نفقات المعيشة ، وذلك عن طريق توفير بعض السلع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية . الامر الذي أدى الى أن يتضاعف رقم الدعم في الموازنة العامة للدولة بما يقرب من ١٢ مرة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، انظر الجدول رقم (٤) . وكذلك تدخلت الحكومة مسئولية الانفاق العام المتعلق بالتعليم والصحة والاسكان والخدمات ، ومسئولية ضمان التشغيل للراغبين والقادرين على العمل ، ورفعها للحد الأدنى من الاجور وتوسعها في التأمينات الاجتماعية . بينما لم تستخدم السياسة الضريبية بدرجة كافية وكفؤه من أجل تحقيق نفس الهدف ، الا وهو العدالة الاجتماعية . اللهم الا استخدامها للسياسة الضريبية بشكل جزئي عن طريق رفعها لحد الاعفاء للاعباء العائلية من ٥٠٠ جنية الى ٦٠٠ جنية لجميع الممولين اين كانت حالتهم الاجتماعية ، ورفع هذا الحد الى ٦٦٠ جنية في السنة بالنسبة للخاضعين للضريبة على المرتبات والاجور وما في حكمها .

ولسنا هنا - بطبيعة الحال - في مجال تقييم تلك السياسات بصفة عامة من حيث مدى فاعليتها ومساهمتها في تحقيق العدل الاجتماعي ، وانما ما يعنيننا (أي مجال ومحور اهتمامنا في هذه الورقة) هو علاقة السياسة الضريبية بالعدالة الاجتماعية في مصر ، وذلك باختيار الفرض الاساسي (السابق تحديده) للدراسة ، وهو أن السياسة الضريبية لم تستخدم خلال السبعينات الاستخدام الفعال والمكمل لأدوات السياسة المالية الاخرى للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر ، وبالتالي تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في تحديد أوجه ومظاهر تصور السياسة الضريبية في هذا المجال .

وهذا ما سوف نحاول أن نعرض له في الصفحات التالية :

٢ / ٣ - اختلال الهيكل الضريبي :

لعل المظهر البارز من المظاهر التي تجسد حقيقة أن السياسة الضريبية لم تساهم -
بدرجة كافية ومؤثره - في مواجهه مشكلة الاختلال في نمط توزيع الثروة والدخل القومي ،
وبالتالى في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، يتمثل فى
اتساع الهيكل الضريبي المصرى بالاختلال الواضح ، الذى أخذ صورته الارغاع الكبيرة للأهمية
النسبية للفرائب غير الباشرة فى اجمالى الكتله أو الحصيله الضريبية ، حيث مثلت الحصيله منها
مايزيد فى المتوسط عن ثلاثة أرباع (٧٦٤%) اجمالى الكتله أو الحصيله الضريبية للاقتصاد المصرى
خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ / ٦٩ - ١٩٧٩) ، انظر الجدول رقم (٥) فى الملحق الاحصائى .

ولا شك أن هذا الاختلال الكبير فى الهيكل الضريبي المصرى انما :

أ - يعنى من حيث المبدأ أن اصحاب الدخول الثابتة والمحدوده (وهم يمثلون
الغالبية العظمى من الشعب المصرى ، بالتحديد والتوصيف السابق) ساهمت فى تحمل الأعباء
العامة بصورة أكبر من اصحاب الدخول العليا المتولده من عوائد حقوق التملك خلال السبعينات ،
وبالتالى ارتفاع الضغط أو العبء الضريبي الذى وقع عليهم (أى على الغالبية) مقارنة بذلك الضغط
أو العبء الضريبي الذى وقع على اصحاب الدخول العاليه (أى الاقلية) . هذا فى الوقت الذى
نجد فيه هيكل توزيع الدخل القومى فى مصر خلال السبعينات كان يأخذ اتجاها مخالفا لذلك ،
يتمثل فى اتجاه النصيب النسبى للاجور (المصدر الرئيسى لدخل الغالبية) فى الدخل المحلى
الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الى الانخفاض من ٥٣% فى عام ١٩٧١ الى ٣٠٣% فى عام
١٩٧٩ ، والنصيب النسبى لعوائد حقوق التملك (مصدر دخل الاقلية) بالتالى الى ارتفاع من
٤٩٧% فى عام ١٩٦١ الى ٦٩٧% فى عام ١٩٧٩ من اجمالى الدخل المحلى بتكلفة عوامل
الانتاج ، انظر الجدول رقم (٢) .

الامر الذى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن السياسة الضريبية التى طبقت فى مصر خلال السبعينات لم تستطع أن تواكب هذا التحول الجذرى السريع الذى حدث فى هيكل توزيع الدخل القومى خلال تلك الفترة لصالح عوائد حقوق التملك ، وذلك بتصحيح اختلال الهيكل الضريبى عن طريق استخدام الضرائب المباشرة (الذى لم يتعدى نصيبها النسبى فى المتوسط ٢٣,٦% من اجمالى الكتل أو الحصيلة الضريبية) استخداماً أوسع نطاقاً كما هو سائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

ب- كان أحد القوى التى أدت الى زيادة حدة الضغوط التضخمية التى أخذت احجاماً ومعدلات مرغمة فى الاقتصاد المصرى خلال نفس الفترة ، على النحو السالف توضيحه . ذلك أنه (كما هو معروف) أن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بدرجة كبيرة يؤثر فى الاسعار (بدفعها الى الارتفاع) خاصة فى ظروف الدول الرأسمالية بصفه عامه وظروف الاقتصاد المصرى التى كانت سائمه فى السبعينات بصفه خاصه ، هذا من ناحيه . ومن ناحيه أخرى فان عدم استخدام الضرائب المباشرة انما يعنى من حيث المبدأ التناقص عن استخدام أحد الاسلحه الهامه لمواجهة مشكلة التضخم بآثارها السئيه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية .^(١٢) فالضرائب المباشرة من خصائصها الهامه القدره على امتصاص جانب من القوة الشرائية المتاحة ، خاصة للقادرين ، التى يتجه معظمها الى الاستهلاك النهائى ، وبالتالي القدره على تكوين مدخرات عامه حقيقية يمكن استخدامها فى مواجهة الاعباء المختلفة للانفاق العام .

الامر الذى يؤكد مره أخرى تناقص السياسة الضريبية التى طبقت خلال السبعينات فى الاقتصاد المصرى من ادائها دورها الاجتماعى ، كأداة للتكامل الاجتماعى عن طريق توزيع تحمل الاعباء العامه توزيعاً عادلاً بين القادرين وغير القادرين ، ووسيله لتقليل الفوارق بين الطبقات ، وبالتالي المساهمه فى تحقيق العدل الاجتماعى ، والاقتصادى كأداة لمواجهة التضخم بشروطه المختلفة .

وبالإضافة الى هذا الاختلال الاساسى فى الهيكل الضريبى المصرى ، فان هناك نوع آخر من الاختلال الذى يؤكد أن السياسة الضريبية التى طبقت خلال السبعينات كانت قاصره عن تحقيق هدف العدالة الاجتماعية . ويتمثل هذا الاختلال فى ارتفاع مساهمه الضرائب المباشرة على دخل القطاع العام عن مساهمه الضرائب المباشرة على الدخل الخاص فى مجموع الضرائب المباشرة . ولعموم الأرقام التالية توضح أبعاد هذا النوع من الاختلال : (١٣) .

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الضرائب المباشرة على الدخل الخاص بالمليون جنية	٩٢	٩٧	١٢٢	١٣٦	١٣٥	١٤٧
الضرائب المباشرة على دخل القطاع العام ، بالمليون جنية	١٠٥	١٥٩	٢٢٣	٣٢٤	٤٧٨	٥٩٦

وفى إطار هذا الاتجاه العام ، فان نظره متعمقه فى مكونات هيكل الضرائب المباشرة بالجدول رقم (٧) فى الملحق الاحصائى ، لتعكس المؤشرات التالية ، التى تؤكد هذا الاتجاه العام، وثبتت - بالتالى - صحة الفرض الاساسى للدراسة السابق تحديده ، وهى :

أ - الضعف الشديد لمساهمه الضريبة على المهن الحرة والضريبة على الأيراد العام فى مجموع الضرائب المباشرة وفى اجمالى الكتله أو الحصيله الضريبية - بالتالى - للاقتصاد المصرى خلال السبعينات . ان لم تتعد حصيلتها فى المتوسط خلال فترة الدراسة ٢٠٧ مليون جنية بالنسبة للأولى ، ٣٠٢ مليون جنية بالنسبة للثانية . وهو ما يمثل ٠.٢ % فى المتوسط من اجمالى الحصيله الضريبية بالنسبة للأولى ، ٠.٣ % فى المتوسط من اجمالى الحصيله الضريبية بالنسبة للثانية .

ولاشك أن هذا المؤشرانما يعكس - بالإضافة الى اثباته للاتجاه العام السابق تحديده - عدد من المشاكل الضريبية مثل ضيق نطاق المجتمع الضريبى على نحو لا يدخل أوعيه ضريبة هامه استحدثت فى سنوات الدراسة (كما سنعرض لذلك فيما بعد) ، اتساع نطاق التهرب الضريبى ، وضعف الاجراءات الخاصة برربط هذه الضرائب وتحصيلها بصفة عامة . (١٤) .

ب - زيادة الاهمية النسبية للضرائب على الارباح التجارية والصناعية وعلى ايرادات الققيم المنقولة ، وذلك كاتجاه عام خلال فترة الدراسة . ان أنها زادت بما يقرب من الخمسة أمشــــــــــــــــال بالنسبة للاولى والثانية خلال تلك الفترة (١٩٧١ / ٧٠ - ١٩٧٨) .

والواقع أنه بالرغم من هذه الزيادة الملموسة فى حصيلة هذه الضرائب الهامه ، الا ان معدل مرونتها كان ضعيفا ، بحيث أن حجم الزيادة التى تحققت فى حصيلة تلك الضرائب لا يتناسب مع الزيادة الكبيرة فى النشاط الاقتصادى (وخاصة الخاص منه) التى حدثت خلال تلك الفترة كنتيجة مباشرة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وذلك على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

ج - انخفاض الاهمية النسبية للضرائب العقارية (ضرائب على الاطيان الزراعية + ضرائب على المباني على المستوى المركزى والمحلى) بصوره ملحوظه خلال فترة الدراسة ، بحيث أنهــــــــــــــــا بعد كانت تمثل ٨% من اجمالى الحصيلة الضريبية فى عام ١٩٧٢ / ٧١ أصبحت تمثل ١٥% فى عام ١٩٧٨ . هذا فى الوقت الذى كان فيه النشاط الزراعى يعتبر من الانشطة الاقتصادية الاساسية فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، حيث بلغت نسبة الدخل الزراعى فى المتوسط حوالــــــــــــــــى ٣٠% من اجمالى الدخل المحلى . (١٥) الامر الذى يؤكك وجود طاقات ضريبية كامنه فى هــــــــــــــــذا القطاع ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

د - زيادة الحصيلة من الضرائب على المرتبات والاجور خلال فترة الدراسة ، حيث ارغعت من ٢٣ر٩ مليون جنيه فى أولى سنوات فترة الدراسة ١٩٧١ / ٧٠ الى ٣٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ . ويرجع ذلك الى اتساع نطاق العمال خلال تلك الفترة والى أسلوب تحصيل هذه الضريبة ، وهــــــــــــــــو الحجز عند المبعع مما يتعذر منه التهرب من ادائها ، ولا ارتفاع أسعارها نسبيا فى مواجهه غيرها من الضرائب على دخول الافراد ، وخاصة المهن الحرة . وجدير بالملاحظة أن رقم الحصيلة من الضريبة على المرتبات والاجور أظهر انخفاضا فيما بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٧٨ ، حيث بلغ ٣٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ بعد أن كان ٤٦ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ ، يمكن ارجاعه بصورة رئيسية الى تقرير بعض الاغاثات الضريبية على النحو السالف توضيحه .

ولاشك أن ذلك يوضح مساهمة أصحاب الدخل الثابت والمحدوده ، بالرغم من عدم التناسب بين مستويات الاجور والاسعار نتيجة للقوى التضخمية ، خلال تلك الفترة .
فى تحمل الاعباء العامة بصورة منتظمة .

٣ / ٣ - عدم استيعاب الطاقة الضريبية القومية :

يعكس الجدول رقم (٦) فى الملحق الاحصائى حقيقة كلية هامة تتمثل فى ضعف العلاقة بين التعيريات التى حدثت فى اجمالى الدخل المحلى والتغيرات التى حدثت فى اجمالى الكتله أو الحصيله الضريبية فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينات . ذلك انه بالرغم من ارتفاع معدل الضغط أو العبء الضريبى بصفه عامه فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغ فى المتوسط ٢٤.١% (وهو ما يفوق معدلات الاقتطاع الضريبى الفعلية فى بعض الدول النامية، ويقل عن تلك السائده فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمه ، مثل المملكه المتحده ٣٥.٥% ، وهولندا ٢٧.٣%) ، (١٦) الا أن معدل المرونه الضريبية كان قريب جدا من الواحد الصحيح الموجب، حيث بلغ فى المتوسط ٠.٩٤ . خلال تلك الفترة ٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . الامر الذى يعنى أن النظام الضريبى المصرى كان خلال فترة الدراسة متكافئاً المرونه .

وتعكس تلك الحقيقة بدورها عدد من الامور الهامه ، التى تتمثل بصوره رئيسية فى الاتى :

أ - عدم مواكبه الزيادة التى تحققت فى الحصيله الضريبية خلال فترة الدراسة للزيادة المتحققه فى الناتج المحلى الاجمالى . ومن ثم فانه بعبارة أخرى يمكن القول بأن نسبة الاقتطاع الضريبى الفعلى من الدخل المحلى الاجمالى (أى معدل الضغط أو العبء الضريبى العام) خلال تلك الفترة كانت أقل من مستوى الطاقة الضريبية أو المقدره التكلفة للاقتصاد القومى ، أى نسبة الاقتطاع الضريبى الممكن من الدخل المحلى الاجمالى بالصوره التى لاتضر بالمستوى المعيشى للأفراد أو بالمقدره الانتاجيه القومية ، فى مصر .

ب - وبالتالى ، عدم مواكبه السياسة الضريبية التى طبقت خلال السبعينات فى الاقتصاد المصرى ، لحجم النشاط الاقتصادى (وخاصة الخاص منه) ، الذى اتاحته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تلك الفترة . وآيه ذلك ضعف المساهمه النسبية لمعظم أنواع الضرائب المباشرة فى اجمالى

الكتلة أو الحصيلة الضريبية بصفه عامه ، وكذلك ضعف المساهمه النسبية للضرائب المباشرة على الدخل الخاص في مجموع الضرائب المباشرة بصفه خاصه في الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، على النحو السالف توضيحه .

ج- ومن ثم فانه في التحليل النهائى وجود طاقات ضريبية كامنه في الاقتصاد المصرى ، خاصه في مجال النشاط الاقتصادى الخاص ، لم تتمكن السياسة الضريبية لسبب أو آخر من حصرها ومعاملتها ضريبيا خلال تلك الفترة ، على النحو الذى سوف يتضح حالا .

٤ / ٣ - عدم الحصر الكامل للمجتمع الضريبي :

ومما يؤكد الحقيقة السابق استخلاصها حالا (فى ٣ / ٣) ، أنه المشرع المصرى فسى وضعه للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، والمسمى بقانون العدالة الضريبية ، اغفل فى واقع الامر بعض الاوعيه الضريبية الهامه والمستحدثه ، وخاصة تلك التى نتجت عن تطبيقات سياسة الانفتاح الاقتصادى خلال فترة الدراسة ، فى صوره دخول كبيرة لبعض الافراد أو الفئات أو القطاعات فى مصر ، مثل تلك الدخول الناتجه من :

- عطيات المقاولات (وخاصة من الباطن) والسمره والوكالة .
- ارتفاع أسعار بعض الخدمات المهنية والحرفيه .
- الارتفاعات الكبيرة (والمصطنعه فى جز" منها) فى أسعار بعض السلع الاستهلاكية سوا" المنتجه محليه أو المستورده .

وهنا تجدر الاشاره الى أن معاملة هذه الدخول الكبيرة معاملة ضريبية عادله أمر ليس بالسهل بصفه عامه ، وذلك لصعوبه تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ، الا أن هذه الصعوبه لايجب أن تكون مبررا لعدم المحاولة سوا" باستخدام النظام الضريبي عن طريق حصر ذلك المجتمع الضريبي الجديد فى مصر بطرقه ووسائل متعدده ، أو باستخدام وسائل أخرى ، هذا من ناحية (١٧)

ومن ناحية أخرى ، فانه يجدر التنويه بأن هناك أنواع من الدخول الكبيرة ، مثل الارباح الناتجه لبعض الافراد من خلال السوق السوداء للعملات الاجنبية أو لبعض السلع ، أو خلال عمليات التهريب للداخل أو الخارج ، أو من خلال خلوات الرجل ، تخرج من نطاق السياسة الضريبية ، وذلك لسبب بسيط هو أنها فى واقع الامر دخول غير مشروعه . ومن ثم فان مجال معاملتها ليس أدوات السياسة الضريبية ، وانما اجراءات حاسمه وثورية أخرى ، طالما أن وجودها يهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة ، ويمس جوهر العدالة الاجتماعية فى الصميم .

وإذا أضفنا إلى تلك المشكلة الخاصة بعدم حصر المجتمع الضريبي الجديد حصراً
شاملاً وكاملاً ، مشاكل التهرب الضريبي والتأخرات الضريبية لتضحت معالم الصورة كاملة بالنسبة
للنتيجة الهامة السابق استخلاصها والخاصة بعدم استيعاب أدوات السياسة الضريبية للطائفة
الضريبية القومية في مصر خلال السبعينات . (١٨)

٥/٣ - جمود هيكل أسعار بعض الضرائب المباشرة :

من الملاحظ أن أسعار بعض الضرائب المباشرة ، وخاصة :

- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
- الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .
- الضريبة على أرباح المهن الحرة .

قد اتسمت بالجمود لفترة طويلة من الزمن ، لم تتغير خلالها بالرغم من حدوث تغييرات جوهرية ذات اتجاهات متعددة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في مصر خلال تلك الفترة .

فالمشاهد أنه بالرغم من صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ خلال فترة الدراسة ، إلا أنه :

أ - لم يغير أسعار تلك الضرائب المباشرة ، التي تحددت بالنسبة للنوع الأول ، والثاني بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ بواقع ١٧٪ من الوعاء الخاضع للضريبة ، والنسبة للنوع الثالث بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ .

ب - لم يتبع سياسة التمييز في تحديد أسعار تلك الضرائب المباشرة ، وخاصة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . فنجد أنه لم يميز في فرضه لتلك الضريبة بين النشاط التجاري والنشاط الصناعي بالرغم من الاختلاف الكبير بينهما من حيث فائدهما للاقتصاد القومي وحجم العائد المتولد وطبيعته وتوقيه . الخ .

الأمر الذي أدى إلى إضاعة موارد مالية كان من الممكن أن تحصل عليها الدولة لمواجهة أعبائها المختلفة ، وساهم ليس فقط في تعميم الاختلال الواضح في الهيكل الضريبي المصري ، وإنما أيضا في تعميم الاختلال في الهيكل الاقتصادي بصفة عامة . وبالتالي أضفى على السياسة الضريبية التي طبقت خلال فترة الدراسة صفه القصور عن أداء دورها العالى والاقتصادى والاجتماعى بصفة عامه .

٤ - الملحق الاحصائي

جدول رقم (١)
الهياكل الضريبية لدول العالم الثالث
موزعة على مناطق العالم المختلفة

النطقة	نسبة الضرائب المباشرة (%)	نسبة الضرائب غير المباشرة (%)
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣٣,٩	٦٣,٢
افريقيا الاستوائية	٣٠,٦	٦٥,٣
امريكا الجنوبية	٣١,٤	٦٥,٨
امريكا الوسطى وجزر الكاريبي	٣٧,٢	٦٠,٨
آسيا والشرق الاقصى	٢٨,٠	٧١,٠
متوسط	٣١,٠	٦٥,٨

المصدر: R.,J., Chelliah, Trends in Taxation in Developing Countries, I.M.F. staff papers, Jul. 1972, p. 254 .

جدول رقم (٢)
تطور النصيب النسبي للأجور وموائد حقوق التملك في الدخل المحلوسى
الاجالى بتكلفتحوامل الانتاج فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات

السنة	النصيب النسبى للأجور	النصيب النسبى لموائد حقوق التملك
١٩٧١	% ٥٠,٣	% ٤٩,٧
١٩٧٢	% ٤٩,٦	% ٥٠,٤
١٩٧٣	% ٥٠,٤	% ٤٩,٦
١٩٧٤	% ٤٤,٨	% ٤٥,٢
١٩٧٥	% ٤٦,٧	% ٥٣,٣
١٩٧٦	% ٤١,٩	% ٥٨,١
١٩٧٧	% ٣٩,٦	% ٦٠,٤
١٩٧٨	% ٣٦,٥	% ٦٤,٥
١٩٧٩	% ٣٠,٣	% ٦٩,٧

المصدر:

أخذت البيانات ما قبل عام ١٩٧٥ من وزارة التخطيط ، المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٧ . والبيانات ما بعد ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩ من :

Economic Studies Unit, Recent Developments in the Egyptian Economy , Ministry of Econmoy , A .R , E, Jan . 1981, P.24

جدول رقم (٣)
التصور المبدئي لتوزيع الدخل القومي في مصر
عام ١٩٧٦

الفئات	عدد العاملين بالآلاف	اجمالي الاجور بالمليون جنيه	متوسط الاجر السنوي بالجنيشة
١- العاملون بالمستوى الثالث بالجهاز الحكومي	١٠٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٢- العاملون بالمستوى الثالث في القطاع العام	٩٠٠	٢٦٥	٢٣٠
المجموع الجزئي (٢+١)	١٩٠٠	٥٠٥	٢٦٥
٣- العاملون بالمستوى الثاني بالجهاز الحكومي	٦٢٠	٢٥٣	٤٠٩
٤- العاملون بالمستوى الثاني في القطاع العام	٢٦٠	١٢٠	٤٦٠
المجموع الجزئي (٤+٣)	٨٨٠	٣٧٣	٤٢٣
٥- العمال الزراعيين	١٠٠٠	١٤٠	١٤٠
٦- عمال القطاع الخاص (بالقرب من المستويات الدنيا للاجور)	٢٠٠	٢٨	١٤٤
المجموع الجزئي (٦+٥)	١٢٠٠	١٦٨	١٤٢
٧- أرباب المعاشات	٦٠٠	٨٠	١٣٠
٨- المستفيدين من الضمان الاجتماعي والمستحقون	١٠٠	١٠	١٠٠
المجموع الجزئي (٨+٧)	٧٠٠	٩٠	١١٥
٩- صغار الملاك الزراعيين (أقل من ٣ أفدنه)	٢٢٠٠	٢٣٠	١٥٠
١٠- أصحاب الدخل الثابت والمحدوده (المجموع من ١ الى ٩)	٦٨٨٠	١٣٦٦	١٩٨
١١- العاملون بالمستوى الاول في الجهاز الحكومي	١٢٠	٩٥	٨٠٣
١٢- العاملون بالمستوى الاول في القطاع العام	٥٠	٤٨	٩٦٢
١٣- المستويات الاعلى في القطاع الخاص	٧٥٠	٥٩١	٨٠٠
١٤- الملاك الزراعيين (أكثر من ٣ فدان)	٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠
المجموع الجزئي (من ١١ الى ١٤)	١٧٢٠	١١٣٤	٦٦٠
١٥- المجموع الكلي	٨٦٠٠	٢٥٠٠	٢٩٠

المصدر : وزارة التخطيط و الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، الاستراتيجية العامة للتعمير الاقتصادي والاجتماعية ، المجلد الاول ، ص ٣٥ / ١ .

جدول رقم (٤)
تطور الدعم في الموازنة العامة للدولة
في الاقتصاد المصري خلال السبعينات
(١٩٧٤ - ١٩٧٩)

(بالمليون جينة مصرية)

البنسب	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الملح التموينية	٢٣٩	٤٩١	٣٣٢	٣١٣	٤٢٣	٩٨٤
صندوق موازنة الاسعار	-	-	-	٢٢٨	-	-
صندوق الموازنة الزراعي	-	٨١	٣٤	٣٥	٣٨	٦٦
قطاع المنسوجات	-	٢٤	٤٠	١٦	٤٦	٤٦
قطاع الإتترول	-	١١	١٠	١٢	١٥	٣٣
دعم الانتاج الزراعي	-	-	-	-	٦٦	٥٠
هيئات النقل العام	-	٦	١٠	١٢	١٨	٢٨
دعم ورق الصحف	-	٣	٣	٧	٦	٥
البنوك الحكومية	-	٥	٩	١٠	٢٩	١٧
أخرى	٨١	١	٦	١٧	٤٣	٤٨
الاجمالي	٤١٠	٦٢٢	٤٣٤	٦٥٠	٦٨٤	١٢٧٧

المصدر: أحمد سعيد دويدار، التضخم واثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر،
ورقه مقدمه للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد
السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٧.

جدول رقم (٥)
تطور الهيكل الضريبي في الاقتصاد المصري
خلال السبعينات

السنة المالية	الاهمية النسبية		الكتلة أو الحصيلة الضريبية بالمليون جنيحة والأسعار الجارية		
	نسبة الضرائب غير المباشرة التي اجمالي الحصيلة	نسبة الضرائب المباشرة التي اجمالي الحصيلة	اجمالي الحصيلة	حصيلة الضرائب غير المباشرة	حصيلة الضرائب المباشرة
٧٠/٦٩	٧٧,٦	٢٢,٤	٦٧٨,٧	٥٢٦,٧	١٥٢
٧١/٧٠	٧٧,٠	٢٣,٠	٧٥٠,٨	٥٧٨,٧	١٧٢,١
٧٢/٧١	٧٧,٣	٢٢,٧	٧٥٧,٤	٥٨٥,٥	١٧١,٩
١٩٧٣	٧٧,٤	٢٢,٦	٧٩٥,٥	٦١٥,٩	١٧٩,٦
١٩٧٤	٧٧,٦	٢٢,٤	٨٤٣,٦	٦٥٤,٣	١٨٩,٣
١٩٧٥	٧٩,٢	٢٠,٨	١١٥٥,٥	٩١٥,٧	٢٣٩,٨
١٩٧٦	٧٧,٢	٢٢,٨	١٤٧٢,٩	١١٣٧,٢	٣٣٥,٧
١٩٧٧	٧٦,٣	٢٣,٧	١٨٧٨,٠	١٤٣٢,٥	٤٤٥,٥
١٩٧٨	٧٤,٥	٢٥,٥	٢٣٧٩,٣	١٧٧٣,٢	٦٠٦,١
١٩٧٩	٧٥,٤	٢٤,٦	٣١١٩,٨	٢٣٥٢,٠	٧٦٧,٨
المتوسط	٧٦,٤	٢٣,٦	١٣٨٣,٢	١٠٥٧,٢	٣٢٦,٠

المصدر : وزارة المالية ، المذكرة الايضاحية لحساب ختامى الجهاز الادارى للحكومة للسنوات ١٩٦٩/٦٨ - ١٩٧٩

جدول رقم (٦)
تطور معدلات الضغط أو العبء الضريبي العام والمرئنه الضريبية
في الاقتصاد المصري خلال السبعينيات

(بالبليون جينة مصري)

السنة	اجمالي الناتج المحلي (١)	اجمالي الحصيلة الضريبية (٢)	التغير النسبي في (١) (٣)	التغير النسبي في (٢) (٤)	معدل الضغط أو العبء الضريبي العام (٥)	معدل المرئنه الضريبية (٦)
١٩٧٠/٦٩	٢٧٩٣	٦٢٨,٧	-	-	٢٤,٣	-
١٩٧١/٧٠	٢٩٥٨	٧٥٠,٨	٦,٠	١٠,٦	٢٥,٤	١,٦
١٩٧٢/٧١	٣١٩٦	٧٥٧,٤	٨,٠	١,٠	٢٣,٧	٠,٧
١٩٧٣	٣٥١٥	٧٩٥,٥	١٠,٠	٠,٥	٢٢,٦	٠,٧
١٩٧٤	٤١٥٤	٨٤٣,٦	١٨,٠	٦,٠	٢٠,٣	٠,٣
١٩٧٥	٥٠٦١	١١٥٥,٥	٢٢,٠	٣٧,٠	٢٢,٨	١,٧
١٩٧٦	٦١٦٤	١٤٧٢,٩	٢١,٨	٢٧,٠	٢٣,٩	١,٢
١٩٧٧	٧٤٠٠	١٨٧٨,٠	٢٠,٠	٢٧,٥	٢٥,٤	١,٤
١٩٧٨	٩٠٠٨	٢٣٧٩,٣	٢٢,٠	٢٦,٧	٢٦,٤	١,٢
١٩٧٩	١١٩٣٦	٣١١٩,٨	٣٢,٥	٣١,١	٢٦,١	٠,٩
المتوسط					٢٤,١	٠,٩٤

المصدر: أخذت سلسلة البيانات الخاصة باجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية من :

Economic Studic Units, Recent Development in the Egyptian Economy , OP . Cit , P . 31 .

• وبيانات اجمالي الحصيلة الضريبية من الجدول رقم (٥)

تابع جدول رقم (٧)

المصدر : معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧١/٧٠) -

(١٩٧٨) ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم (١٢) ، القاهرة ، ١٩٨٠ ،

ص : ٧٥ .

- أ : ترمز الى الحصيلة بالمليون جينة وبالا سعار الجارية .
- ب : ترمز الى نسبة حصيلة الضريبة في اجمالي الكتلة الضريبية .
- ج : ترمز الى نسبة حصيلة الضريبة في مجموع الضرائب المباشرة .

(٥) : ١٨ شهر

٥ - مواضع الدراسة :

(١) انظر:

معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٨ ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة - مارس ١٩٨٠ ، ص ٢٤ - ٢٥

(٢) انظر:

المرجع السابق مباشرة ، ص : ٢٧

(٣) تتمثل تلك الدراسة في المرجع الآتية الذكر .

(٤) لمزيد من التصيل انظر : عاطف صدقي ، مبادئ المالية العامة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٤٧٢ وما بعدها ، وعاطف السيد ، دراسات في التخطيط الاشتراكي (السياسة المالية نفسى جمهورية بولندا الشعبيه : دراسة تحليلية) ، مذكرة رقم ٨٩٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، وعاطف صدقي ، الضرائب في الاتحاد السوفيتي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، رفعت الجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٣١ وما بعدها وما بعدها ، و

H.N., Hinrichs, A General Theory of Tax Structure Change during development , Harvard law School, Mass a chusetts , 1966, and R.J., Chelliah, Trends in taxation in Developing Countries, I.M.F., Staff papers July, 1972, and D. walker, Taxation and Taxable Capacity in Underdeveloped Countries, London , 1970 .

(٥) لمزيد من التعميل انظر: رفعت المحجوب، المرجع الآنف الذكر، وكذلك نفس المؤلف، إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .

(٦) لمزيد من التعميل انظر: المؤلف، محاضرات في المدخل لدراسة التخطيط الشامل، مذكرة رقم ٤٧١ معهد التخطيط القومي، القاهرة .

(٧) لمزيد من التعميل انظر: رفعت المحجوب، المالية العامة، المرجع الآنف الذكر، ص ١٦٠ وما بعدها .

E.R., Norss, Measuring Tax Effort in Developing Countries, I.M.F., Staff Papers, Nov., 1967 .

(٨) جدير بالتنويه أنه على الرغم من وجود اغتاق عام، بين رجال الاقتصاد والجهزة الحكومية المعنية في بلادنا وأيضا الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ————— حقيقة أن مشكلة التضخم تعتبر من أهم المشكلات التي واجهها (ولا يزال يواجهها) الاقتصاد المصري خلال السبعينات . الا أن هناك تباين واختلافات حول تقديرات معدل التضخم في مصر . فبينما تشير دراسة حديثة لوحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد في مصر الى أن معدل التضخم بلغ في السبعينات :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
معدل التضخم	٤ر١%	٣ر٩%	١٥ر١%	٩ر٨%	١١ر٦%	١٢ر٢%	١٠ر١%	٢٢ر٤%

المصدر: Economic Studies Unit, Recent Developments in the Egypt Economy, Ministry of Economy, A.R.E., Cairo, 1981.

P.31

نجد أن دراسة أخرى حديثة لنفس الوحدة تشير الى أن معدل التضخم حاليا يناهز ٣٠ % سنويا المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، دراسة عن بنوك القطاع العام، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥١٠ .

لمزيد من التفصيل انظر المؤلف :

High lights on the Problem of Inflation in The Egyptian Economy , H.F.O., Berlin , 1979, and .

المؤلف ، السياسات النقدية والمصرفية ومشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال السبعينات ، ورقة قدمت للمؤتمر دور المصارف في التنمية في مصر الذي نظمه كلية التجارة جامعة المنصورة بالتعاون مع نقابة التجار ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ١٦ - ١٨

(٩) لمزيد من التفاصيل انظر :-

A.El- Issawy, Inter-Connections between Income Distribution and Economic Growth in the context of Egypt's Economic Development , A Paper for Diseussion in the princeton -Egypt Income . Distribution project conference, lisbon , 1979 .

(١٠) انظر : احمد سميد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر ، ورقة قدمت للمؤتمر العالمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٤٠ - ٤١

(١١) انظر على سبيل المثال لمزيد من التفصيل : ابراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر ، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٢ - ٢٤ .

(١٢) لمزيد من التفصيل انظر : المؤلف ، المناهج التحليلية للتضخم (مدخل نظري) ، مذكرة رقم ١١٢١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(١٣) انظر البنك المركزي المصري ، المصارف والتنمية الاقتصادية في مصر ، الادارة العامة للبحوث الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٢٠ .

(١٤) لمزيد من التفصيل انظر : معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر
١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٨ ، مرجع آف الذكر ، ص ١١٢ - ١٢٢ .

(١٥) انظر : المرجع السابق مباشرة ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(١٦) لمزيد من التفصيل انظر D. Walker, op.cit, P.108, and رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مرجع آف الذكر ، ص ٤٣١ .

(١٧) لمزيد من التفصيل انظر : معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر ،
مرجع آف الذكر ، ص : ١١٢ - ١١٥ .

(١٨) لمزيد من التفصيل انظر : معهد التخطيط القومي ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر ،
مرجع آف الذكر ، ص ١١٥ - ١٢٢ ، و

أحمد ماهر عبد الحميد عز ، التهرب الضريبي ، ورقة مقدمه الى المؤتمر الضريبي الذي نظمه المعهد القومي للتنمية الادارية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥ وما بعدها ، و
أحمد سعد الدين علي محمد ، التهرب الضريبي ، ورقة مقدمه الى المؤتمر الضريبي الذي نظمه المعهد القومي للتنمية الادارية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٨ وما بعدها .